أثر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

"دراسة تطبيقية على الشركات الأجنبية العاملة في مصر"

أ. د/ سعد عبد الحميد مطاوع	شيماء عادل السيد الطنطاوي	أ. د/ نظير رياض محمد الشحات
أستاذ التمويل والبنوك	باحثة ماجستير	أستاذ التمويل والبنوك
كلية التجارة -جامعة المنصورة	كلية التجارة -جامعة المنصورة	كلية التجارة -جامعة المنصورة

ملخص:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أثر الاستقرار السياسي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على الشركات الأجنبية العاملة في مصر، التعرف على أنواع الاستقرار السياسي ومدي تأثيره على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتم الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من خلال قائمة الاستقصاء التي تم اجراؤها على عينة من مديري الاستثمار بالشركات الأجنبية، وبلغ حجم العينة(٣٧١) مفردة.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلي وجود علاقة ارتباط معنوية بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر لكل أبعاد الاستقرار السياسي علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت إلى أنه يوجد اتفاق معنوي بين أراء مفردات عينة الدراسة حول ترتيب الأهمية النسبية للاستقرار السياسي وفقاً للدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة.

Abstract

This study aimed to identify the impact of political Stability on the volume of foreign direct investment, identify their typesand the extent of its impact on attracting foreign direct investment- Applied study on foreign companies operating in Egypt.

The data were obtained from the survey list conducted on a sample of investment managers in foreign companies. The sample size was (371).

The study indicates that there is a significant correlation between political Stability and attracting foreign direct investment. The study also found that there is an effect of all dimensions of political Stability on attracting foreign direct investment, The study also found that there is a significant agreement between the views of the sample of the study sample regarding the ranking of the relative importance of political Stability according to the country in which the company's head office is located.

تمهيد:

يعتبر الاستقرار من أهم الظواهر التي أهتم بها الكثير من الباحثين السياسيين فانه يعد ضرورياً لقيام دول قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي والاستثماري من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز المدخرات المحلية.

من أهم أنواع الاستقرار في الدول هو الاستقرار السياسي والذي يعد من أكثر المصطلحات السياسية التي لم يتفق عليها المحللين السياسيين وذلك بسبب تداخل مفاهيمها وأنواعها ولقد أزداد الاهتمام بهذا الموضوع بعد الحرب العالمية الثانية حيث زادت حالات من عدم الاستقرار في معظم دول العالم وخاصتاً في دول الشرق الأوسط حيث كان لعدم الاستقرار السياسي التأثير الواضح والمباشر على استثمارات هذه الدول. هذا ومن ناحية أخري فإن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى الفوضى وإهدار الثروات وهروب أصحاب رؤوس الأموال وفقد برامج الإصلاح الاقتصادي.

وفي مصر على وجه الخصوص كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتفعة وكان من المتوقع ارتفاع معدلات الناتج المحلي نسبياً مع وجود مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية التي كان من المنتظر أن تأتي بثمارها، ومرعان ما تغير الوضع أثناء حدوث ثورة يناير عام ٢٠١١.(World Development Indicators, 2016) .

إن عدم الاستقرار السياسي يؤثر بصورة سلبية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف مما يترتب عليه زيادة في تكلفة الأعمال وعدم استقرار البيئة المؤسسية وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم دخول تكنولوجيا جديدة وهروب رؤوس الأموال وزيادة البطالة وانخفاض الدخول بالدول التي بها عدم استقرار سياسي.

وتأسيساً على ما سبق يهدف هذا البحث إلى دراسة أنواع الاستقرار السياسي وتأثيرها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: أدبيات الدراسة: Literature Review

تتناول هذه الدراسة متغيرين يتمثل الأول منهما في الاستقرار السياسي، أما المتغير الثاني فيتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعرض الباحثون بإيجاز مفهوم كل متغير من هذين المتغيرين وأبعادهم الأساسية، والدراسات السابقة الخاصة بتلك المتغيرات وذلك على النحو التالي:

❑ المتغير الأول: الاستقرار السياسي Political Stability

تعددت وجهات نظر الباحثين حول تحديد تعريف الاستقرار السياسي حيث عرفها (عبد الفتاح، ٢٠١١) بأنها مدي قدرة النظام السياسي علي الاستمرار فترة طويلة في توازن دون حدوث تغيرات مما يتيح فرص صنع القرارات الحكومية لفعاله.

ويري (فهمي، ٢٠١٢) أن الاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي علي التكيف مع الظروف واستغلالها والقدرة على مواجهة الأزمات بامتصاص الصراعات والنزاعات التي توجد داخل المجتمع دون حدوث عنف.

وقد عرف (عفيفي، ٢٠١٤) الاستقرار السياسي هو المطلب الرئيسي للمجتمع لأن أغلب للمجتمعات لا تريد حدوث تغيير في قواعدها الحاكمة.

كما عرف(Erik & Arson, 1999) الاستقرار السياسي من خلال عاملين الأول النظام ويقصد به غياب العنف والكراهية والعداء مع النظام السياسي، والثاني الاستمرارية ويعني الغياب النسبي في مكونات النظام السياسي وغياب القوي الاحتجاجية.

وقد عرفها (شلبي، ٢٠١٦) هي قدرة النظام للتصدي لكل ما يعرقل تنفيذ سياستها على المستوي المحلي من حيث المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتصدي لأي تدخلات خارجية تؤثر على الأحداث الداخلية للبلاد أو افتعال أزمات داخلية.

كما عرفها (الخريشا، ٢٠١٧) بأنها الإجراءات التي تخلق نوع من التعاون والثقة بين السلطة والمجتمع والسماح بممارسة الحرية وحماية حقوق الأنسان والمشاركة في صنع القرار.

المدارس التي تناولت دراسة الاستقرار السياسي:

١. المدرسة الكلاسيكية (على، ١٩٩٩): Classical school

تناولت هذه المدرسة الاستقرار السياسي من حيث سلوك ودوافع البشر التي تسيطر عليهم من الناحية السياسية نتيجة للظروف الاجتماعية والنفسية والتي تؤدي بهم إلى العنف السياسي، ووفقاً لهذا فإن النظام السياسي المستقر مصاحب لوجود نظام به سلم وغياب العنف وغياب المظاهرات وغياب الانقلابات وعدم وجود الحروب الأهلية.

٢. المدرسة التنظيمية (الخطيب، ١٩٨٨):Organizational school

وهي تعرف الاستقرار السياسي بأنه حالة من الانسجام والتوازن بين مؤسسات القوي والتي تؤدي لاستمرارية النظام السياسي دون تغيير.

٣. المدرسة البنائية الوظيفية (بقدي، ٢٠١٢): Functional Construction School

هي محاولة التكيف والتوازن مع الظروف والمتغيرات التي تحدث في النظام السياسي كلما كان النظام قادراً على ذلك أتصف بالحيوية.

٤. مدرسة الربط بين الاستقرار السياسي والأداء الحكومي (بدر الدين، ١٩٨١): School linking political stability and government performance

أن الاستقرار السياسي هو مجموعة من المميزات التي يتصف بها الأداء الحكومي مثل استمرارية الحكومة لمدة طويلة وأصدراها للقوانين التي تمكن من انخفاض العنف السياسي بين أفراد المجتمع وتنفيذ القرارات التي تتناسب مع مطالب الشعب.

ومن خلال التعريفات السابقة ومراعاة لمجال التطبيق يمكن تعريف الاستقرار السياسي في هذا البحث على أنه "هو قدرة الحكومة على تنفيذ سياستها والبقاء في ممارسة نشاطها بشكل سلمي". وتقاس هذه القدرة بالأسئلة التالية:

- هل تؤثر درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يؤثر التعاون بين السلطة التنفيذية وبين السلطة التشريعية على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل تؤثر قدرة النظام السياسي علي التعامل مع التغيرات المفاجأة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يؤثر حدوث العنف والحروب الأهلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل تؤثر الاضطرابات والنزاعات الإقليمية علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وفي سياق متصل استهدفت دراسة (Bhabra, 2004) تأثير عدم الاستقرار السياسي علي أسواق الأوراق المالية بشأن ترحيل عدد من رجال الأعمال من ولاية كيبيك ومن الولايات الأخرى في كندا، وتوصلت الدراسة إلى أن نتيجة ترحيل رجال الأعمال أثرت إيجابياً على أسواق الأوراق المالية في كيبيك بينما كانت لها الأثر السلبي في ولاية تورنتو.

أما دراسة (Amihud,2004) فقد استهدفت تحديد مدي العلاقة بين سقوط النظام السياسي في العراق ٢٠٠٣ وتوقعات السوق وأسعار الأسهم وأسعار النفط وأسعار الفوائد خلال الحرب، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وارتباط قوي بين عدم الاستقرار السياسي نتيجة لسقوط النظام السياسي في العراق ٢٠٠٣والحرب ضد العراق وتذبذب أسعار الأسهم وتذبذب سعر الدولار مقابل اليورو وانخفاض أسعار النفط.

بينما استهدفت دراسة (بقدي، ٢٠١٢) تحديد مفهوم الفساد السياسي وتحديد علاقته بمفهوم الاستقرار السياسي وإصلاح أوجه القصور الناتجة عن الفساد السياسي وأثره على البنية التحتية لدولة الجزائر مستخدمين في ذلك أساليب أساسية لهذا الهدف وذلك لاكتساب طريقة سليمة وممنهجة لمكافحة الفساد والحفاظ علي الاستقرار السياسي، وتوصلت هذه الدراسة إلي أن هناك علاقة طردية بين طبيعة الدولة والفساد في شمال أفريقيا وأن الفساد أثر سلبياً علي الاستقرار السياسي ومع ذلك لا يمكن القضاء المطلق علي الفساد السياسي في الجزائر في ظل الظروف الراهنة ولكن يمكن التقليل منه.

كما استهدفت دراسة (الخريشا، ٢٠١٧) التعرف على مفهوم التنمية السياسية بشكل متسع وارتباطه بالاستقرار السياسي والدور الذي يقوم به النظام السياسي في حدوث التغيرات السياسية المرجوة وبيان التحديات التي تواجه التنمية والإصلاح السياسي، بينما توصلت الدراسة إلى أن الثقافة السياسية تلعب دوراً هاماً في عملية بناء وتنمية الدولة وعلي الرغم من أن تلك العملية تحدث بتخطيط مدروس من النظام السياسي ويساهم المجتمع أيضاً في هذه العملية من خلال صياغة المدخلات ويقوم النظام بصياغة المخرجات.

واستهدفت دراسة(الجرف، ٢٠١٧) التعرف علي السياق السياسي لنشأه الدولة العربية وصفاتها، والتعرف علي أزمة الهوية ومخاطرها، ودراسة الأزمة الليبية، وتوصلت الدراسة إلي أن الدولة الوطنية الحديثة في العالم العربي لم تنشأ كتطور تاريخي طبيعي للحراك العربي ولكنها نشأت بفعل عوامل تاريخية وأن أزمة الهوية العربية لم تكن صدفة وإنما كانت نتيجة لعملية نشأه الدولة نفسها وما صاحبها من تحديات واستنتجت أن العقل العربي لم يستوعب بسبب الأرث التاريخي الطويل تحت هوية جامعة توحد الجهود، وإنما توزعت الولاءات بين هويات فرعية نازعت الهوية الرئيسية وأعاقت ظهورها وسيادتها علي غيرها من الهويات.

❑ المتغير الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

يتم تناول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المفهوم والدراسات السابقة وذلك على النحو التالي:

يرى Kenneth (1993) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار خارج الحدود للشراء أو الاستحواذ على الشركات؛ كما عرف UNCTAD (1995) الاستثمار أيضا بأنه هو الإنتاج العالمي لعدد من الشركات من حيث الملكية والتمويل الذى يكمن خارج البلد ويتجاوز إجمالي التجارة العالمية؛ كما يرى Buckley (1996) للاستثمار الأجنبي تعريف آخر هو مصطلح يستخدم للدلالة على الاستحواذ على أصول مادية خارج البلاد، مثل الآلات والمعدات، مع السيطرة على العمليات التي تقام في نهاية المطاف مع الشركة الأم في البلد الأم(Wafo, 1998).

ويعرفه (AL bbadi, 2009) أنه إنشاء مشروعات مستدامة (طويلة الأجل) والحصول منها على مصلحة، والتي تتم في دولة أخرى غير الدولة التي ينتمي إليها المستثمرون الأجانب، ويكتسب المستثمر الأجنبي صوتاً فعالاً في إدارة المشروع من خلال الاستحواذ على ١٥% من ملكية المشروع.

وحددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)تعريف موحد للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أحد الجوانب الرئيسية الذي يمثل فكرة مؤسسة في دولة معينة لها درجة من السيطرة على مؤسسة في دولة أخرى، بدلاً من توفير رأس المال فقط، والاستثمار يوصف بأنه يكتسب مصلحة دائمة من مؤسسة اقتصادية خارج حدود الدولة لكي يكون لهم صوت فعال في إدارة المؤسسة(Jones et al., 2006.)

كما عرف Dunning (1979) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه السعي من جانب الشركات متعددة الجنسيات لتحسين ثرواتهم من خلال استغلال الفرص من الخارج. وتحقيق ذلك من خلال إرساء دائم لمصلحة تجارية في البلد المضيف المختار(Osabutey & Okoro, 2015) .

ومن إطلاع الباحثة على العديد من الدراسات السابقة، اتضح وجود اتفاق بين الباحثين حول تحديد أبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بأنه متغير أحادي البعد.

حددت دراسة (Bastiaens, 2013) الاستثمار الأجنبي في بعد واحد وهو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- يقاس هذا المتغير من خلال إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (البنك الدولي ، ٢٠١١).

كما تناولت دراسة (AL Abbadi, 2009) المتغير التابع لهذه الدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر واستخدم قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بينما حددت دراسة (Rady, 2012) المتغير التابع هو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

وحددت دراسة (AL-Khouri & Abdul Khalik, 2013) الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال: تدفقات الاستثمار الأجنبي

- حجم الاستثمار =الاستثمار الأجنبي المباشر/ إجمالي الناتج المحلي (FDI/GDP) .
- المحافظ المالية الأجنبية / الناتج المحلي (FPI /GDP).

وسوف يتم الاعتماد على مجموعة من العبارات المشار إليها في الدراسات السابقة والتي تعبر عن الاستثمار الأجنبي المباشر بتلك العبارات التالية:

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً أساسياً لأموال الدولة المضيفة.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة التصدير وفتح قنوات تسويق جديدة.
- تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق روح المنافسة الشديدة داخل الأسواق المحلية.

مكونات الاستثمار الأجنبي:

تتكون بيانات الاستثمار الاجنبي طبقا لتوصيات صندوق النقد الدولي مما يلي(Nooria, 2012) :

(١) الاستثمارات في حقوق الملكية التي تمول انشاء مصانع وشركات وغيرها من المشروعات التي يدخل المستثمر الأجنبي فيها كشريك بحصة مباشرة لا تقل عن (١٠ %) من اجمالي حقوق الملكية (سواء في شكل نقدي او في شكل عيني كالآلات والمعدات).

(٢) الاستثمارات المالية في شكل شراء أسهم وسندات تطرح من خلال الأسواق المالية، ويشترط ان تمثل قيمة الأسهم او السندات المشتراة (١٠ %) او أكثر من اجمالي رأس مال المنشاة حتى تسجل البيانات على انها استثمار أجنبي.

(٣) الأرباح المعاد استثمارها والتي تؤدي الى إحداث زيادة في رأس مال المنشاة.

(٤) شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمرين الأجانب او مؤسسات الاستثمار.

(٥) نشاط استكشاف او استخراج المواد والخامات الطبيعية مثل (أنشطة استكشاف البترول).

(٦) نشاط التشييد والبناء غالبا ما يكون ذلك في حالة انشاء المشروعات الكبرى التي يتطلب تنفيذها مدة تزيد عن عام.

(٧) معاملات الدين بين المستثمرين المباشرين من ناحية والمؤسسات التابعة والفروع من جهة أخرى بما فيها اقراض او اقتراض الاموال (سندات الدين وائتمان الموردين).

(٨) المعدات المنتقلة والمتحركة (الطائرات، تجهيزات النفط) التي تعمل في اقتصاد لمدة تزيد عن عام وتعتبر انها مدارة بواسطة مؤسسة مقيمة (مؤسسة افتراضيه) وهذه المؤسسة الافتراضية هي مؤسسة استثمار مباشر والمستثمر المباشر هو المشغل الفعلي للمعدات.

وفي سياق متصل استهدفت دراسة (kim, 2007)وضع لنموذجا خطيا لتقييم الآثار الهامة لمعاهدات الاستثمار الثنائية على الاستثمار الأجنبي المباشر والعواقب المحتملة لمعاهدات الاستثمار الثنائية، وتوصلت الدراسة إلى أن معاهدات الاستثمار الثنائية قد عززت الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير، وأثارها كانت بديلا لمستوى المخاطر السياسية، وثمة

نتيجة أخرى مثيرة للاهتمام وهي أنه لا ينبغي إغفال معاهدات الاستثمار الثنائية الموقعة مع البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن خلال تقدير نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الناجم عن اعتماد معاهدة الاستثمار الثنائية الإضافية، تشير النتيجة أيضا إلى أن معاهدات الاستثمار الثنائية أكثر احتمالا بالنسبة لمعظم البلدان الأسيوية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي المتوسط يمكن لمعاهدة الاستثمار الثنائية التي صدق عليها بلد في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا أن ترفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو ٢,٣ في المائة.

كما استهدفت دراسة (Nooria, 2012) تحليل الاستثمار الأجنبي وتأثيره على الاستثمار المحلي في ظل ظواهر العولمة بجميع جوانبها مع تطور وسائل الاتصال مما جعل التقارب بين الأفكار أسهل من ذى قبل. وأصبحت الاستثمارات أكثر دون معرفة مصدر الدول صاحبة الاستثمار. لذا بدأت دول الخليج العربي العمل على اجتذاب الاستثمار الأجنبي بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص من خلال استبعاد القيود المفروضة على حركة العواصم ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب، وهذا ليس لكونه مصدرا بديلا أو مكملا لتمويل التنمية الاقتصادية فقط، وإنما لنقل القدرات التكنولوجية المتقدمة أو المهارات التنظيمية والإدارية والتسويق وغيرها من المدخلات الهامة من الخارج. انها كأداة للاندماج في الشبكات الدولية للإنتاج والتسويق والتوزيع وأداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات والأداء الاقتصادي للبلدان، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الفوائد المرجوة من تدفق الاستثمار الأجنبي في هذه العملية هو تلقائي، ولكن لا تزال عملية مخطط لها وتستند إلى الحكم الرشيد.

بينما استهدفت دراسة(Razavi & Mofrad, 2015) التعرف على مدى تأثير القدرات التكنولوجية للشركات الأجنبية على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي وقنوات انتشار التكنولوجيا بما في ذلك تأثير مظاهرة، تأثير التدريب، تأثير التعاون، تأثير دوران العمل، وتوصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن ان يؤثر بشكل مباشر على قنوات التصدير. ومع ذلك، اثبتت النتائج ان القدرات التكنولوجية للوحدات الفرعية لها تأثير إيجابي على قناتين غير مباشرتين هما التأثير الايضاحي، تأثير التدريب.

ولقد استهدفت دراسة(Falk, 2016) إلي تقديم رؤى جديدة لمحددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الفنادق باستخدام قاعدة بيانات فريدة من نوعها، وتوصلت النتائج إلى ان عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالفنادق ترتبط ارتباطا كبيرا وايجابيا بحجم السوق بينما ان زيادة مستوى أنظمة العمل، معدلات الضرائب، الحد الأدنى للأجور له تأثير سلبي، وبمقارنة عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة مع تلك التي نفذت بالفعل، نجد ان المملكة المتحدة والهند والمكسيك ناجحة بشكل كبير في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما استهدفت دراسة(Kshetri & Alcantara, 2016) اثار الحرية والاستثمار الأجنبي المباشر على الانفاق الإعلاني والعمل على تقييم الاثار التفاضلية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الانفاق الإعلاني عبر الاقتصاديات ذات مستويات الدخل المختلفة، وتوصلت الدراسة الى ان الحرية والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثيرا كبيرا على الانفاق الإعلاني وساهمت هذه الدراسة نظريا في اظهار ان العوامل البيئية على المستوى الكلي مثل الحرية السياسية، وللاستثمار الأجنبي المباشر أمور حاسمة لفهم كيفية تخصيص الشركات لإنفاقها الإعلاني على الأسواق الوطنية، ويظهر ايضا ان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الانفاق الإعلاني هو أكثر بروزا في الاقتصاديات منخفضة الدخل.

بينما استهدفت دراسة(Cui & He, 2017) إلى تغطية الفجوة المعرفية والتعرف على مدى قدرة الدولة الام على التأثير على اقتصاديات الدول المضيفة به بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت النتائج الى تأييد فروض البحث بشأن قوة الدولة التي ترتبط ارتباطا إيجابيا باقتصاديات الاستثمار الأجنبي المباشر، وان تأثير الدولة في بلد المنشأ يتوقف على تأثير الدولة وجودة الحوكمة، وملكيتها في الشركات.

وقد استهدفت دراسة(Abdoli & Hammami, 2017) العلاقة السببية بين جودة البيئة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات ل ١٧ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في الفترة ما بين ١٩٩٠-

٢٠١٢، وتوصلت النتائج التجريبية الى ان هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تنطلق من الاستثمار الأجنبي المباشر الى النمو الاقتصادي وتؤكد النتائج أن هناك ارتباط بين جوده البيئة وإجمالي الناتج المحلى.

بينما استهدفت دراسة(Gnangnon, 2017) ما إذا كان تحرير السياسات التجارية المتعددة الأطراف وضعف الهيكل الاقتصادي يؤثران على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي، الذي يشبه تدفقات الى داخل الدولة، يمكن ان يساهم في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وتوصلت الدراسة إلى: أن تشجيع التجارة المتعددة الأطراف من خلال منظمة التجارة العالمية يؤدي الى نتائج ملموسة في التنمية الاقتصادية، وان دعم المجتمع الدولي للحكومات في البلدان النامية امر هام للتقليل من ضعف الهيكل الاقتصادي، ويساعد هذه البلدان في الاستفادة من تحرير السياسة التجارية المتعددة الأطراف مما يزيد من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية.

وقد استهدفت دراسة (مرابط، ٢٠١٧) الى تحديد اهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت الدراسة الى:

أ- من اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني وعلى الاستثمار الأجنبي بصفه خاصه تشمل: التضخم، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، الانفتاح الاقتصادي.

ب- محددات المناخ الاستثماري لها دور في التأثير على قرار الاستثمار في الشركات الأجنبية.

ثانيا: مشكلة الدراسة Study Problem

وقد اعتمدت الباحثة في تحديدها لمشكلة الدراسة على:

١. مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت تأثير الاستقرار السياسي علي الاستثمار الأجنبي سواء في الأسواق المالية المحلية أو الأجنبية.

٢. مراجعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي الناتج المحلي، سعر الصرف، المحافظ المالية الخاصة بالاستثمار الأجنبي منذ عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٥.

الجدول (١)

نسب الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الناتج القومي ونسب إجمالي نمو الناتج القومي من ٢٠٠٤: ٢٠١٥

السلسلة / السنة	إجمالي نمو الناتج القومي (%سنوياً)	إجمالي الناتج القومي (العملة المحلية الثابتة)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (%من إجمالي الناتج القومي)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي ميزان المدفوعات الحالي($US)	إجمالي الناتج القومي ($US)
٢٠٠٤	٠٩٢٩,٤	٤٨٥,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٩٠,١	٢٠٢,٠	٧٨,٨٤٥,١٨٥,٢٩٣
٢٠٠٥	٤٧٢,٤	٥٣٨,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٩٤,٥	١٠٣,٠	٨٩,٦٨٥,٧٢٥,٢٣٠
٢٠٠٦	٨٤٣,٦	٦١٧,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٤٤,٩	١٣٩,٠	١٠٧,٤٨٤,٠٣٤,٨٧١
٢٠٠٧	٠٨٩,٧	٧٤٤,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٧٤,٨	٥١٠,٠	١٣٠,٤٧٨,٩٦٠,٠٩٢
٢٠٠٨	١٥٣,٧	٨٩٥,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٣٢,٥	١٨٠,١	١٦٢,٨١٨,١٨١,٨١٨
٢٠٠٩	٦٨٦,٤	١,٠٤٢,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٥٢,٣	٣٠٣,٠	١٨٨,٩٨٢,٣٧٤,٧٠١
٢٠١٠	١٤٠,٥	١,٢٠٦,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٩١٨,٢	٥٣٨,	٢١٨,٨٨٨,٣٢٤,٥٠٥
٢٠١١	٨١٧,١	١,٣٧١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٥-,٠	٢٦٦,	٢٣٦,٠٠١,٨٥٨,٩٦٠
٢٠١٢	١٩٤,٢	١,٦٥٦,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٠١٢٤,١	٧٧,٠	٢٧٦,٣٥٣,٣٢٣,٨٨٠
٢٠١٣	١٠٧,٢	١,٨٤٣,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٦٦,١	٥٠٣,١٠	٢٨٦,٠١١,٢٣٠,٧٢٦
٢٠١٤	٢٢٩,٢	٢,١٠١,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٨٧,١	٨٣٩,٠	٣٠١,٤٩٨,٩٦٠,٠٥٢
٢٠١٥	٢,٤	٢,٤٢٩,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٠٨٢,٢	٥٤٩٣,٠٠	٣٣٠,٧٧٨,٥٥٠,٧١٧

المصدر: (World Development Indicators, 2016)

الجدول رقم (٢)

السنة	حجم الاستثمارات	نسب الاستثمارات
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٧٨٠٢	%١٠٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٢٨٣٦	%٧٢,١١
٢٠١٠/٢٠٠٩	١١٠٠٨,١	%٦١,٨٤
٢٠١١/٢٠١٠	٩٥٧٤	%٥٣,٧٩
٢٠١٢/٢٠١١	١١٧٦٨,١	%٦٦,١١
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٦١٤,٠	%٥٤,٠٠٥٢
٢٠١٤/٢٠١٣	١٠٨٩٢,٩	%٦١,١٩
٢٠١٥/٢٠١٤	١٢٩١٣,٤	%٧٢,٥٤

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، (٢٠٠٥: ٢٠١٥)، (مع العلم أن سنة الأساس هي ٢٠٠٨/٢٠٠٧)

الجدول رقم(٣)

قطاع النشاط	متوسط نسبة المساهمة	الترتيب
صناعي	%١٣,٨٢	الثاني
زراعي	%١,٠٢٥	الثامن
انشائي	%١,٩٢٥	السابع
خدمي	%٧,٧٥	الثالث
عقاري	%٢,١	السادس
تمويلي	%٣,٤٧٥	الرابع
سياحي	%٠,٦٢٥	التاسع
اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	%٢,٥٧٥	الخامس
البترول	%٦٥,٤	الأول

المصدر: السابق، (علماً بأن ن = ٨ سنوات)

٣. ولتحديد مشكلة البحث أيضاً قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية وذلك بإجراء عدد من المقابلات الشخصية وإرسال بعض الأسئلة على الإيميل الإلكتروني بالشركات:

أ. أهم أنواع الاستقرار السياسي التي تعاني منها مصر؟

ب. ما هي درجة التغير في اتجاهات المستثمرين الأجانب اتجاه الظروف السياسية التي تمر بها مصر حالياً؟

ج. هل تفكر الشركة في الانسحاب من السوق المصري أو الاستمرار بالعمل؟

ومن خلال الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية أمكن للباحثة تحديد المشكلة فيما يلي:

ندرة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع مقارنة بالدراسات الأجنبية وخاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١، ولذا يسعي البحث إلي تضييق الفجوة البحثية بين الدراسات العربية والأجنبية في هذا المجال، تذبذب نسب حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم ضآلتها خلال الفترة من ٢٠٠٧: ٢٠١٥ كما هو موضح في الجدول رقم (٢)، عدم وجود توازن في مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتركيزها على القطاع الاستخراجي والمواد الأولية بصفة عامة كما هو موضح في الجدول رقم (٣) بالإضافة إلي اصدار عدد من القوانين والتشريعات ذات التأثير علي الاستثمارات الأجنبية(مثل قوانين الضرائب، قانون الاستثمار الموحد).

ثالثاً: أهداف الدراسة Study Objectives

تسعى الباحثة لتحقيق الأهداف التالية:

١. تحديد أبعاد الاستقرار السياسي التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي في السوق المصري.
٢. تأثير كل بعد من أبعاد الاستقرار السياسي على جذب الاستثمارات الأجنبية في مصر.
٣. تحديد الأهمية النسبية لكل بعد من أبعاد الاستقرار السياسي وأكثرها تأثيراً على الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً: فروض الدراسة Study Hypotheses

سعياً لتحقيق أهداف الدراسة، تمت صياغة الفروض الآتية:

الفرض الأول: لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

الفرض الثالث: لا يوجد اتفاق معنوي في الرأي بين مفردات عينة الدراسة حول ترتيب الأهمية النسبية للاستقرار السياسي وفقا للدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة.

إطار مقترح يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة

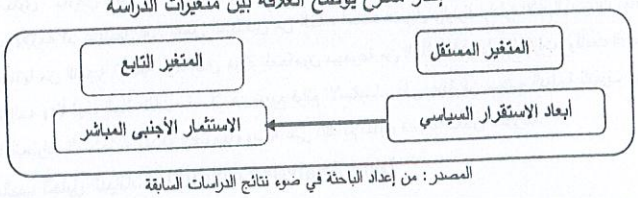

المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج الدراسات السابقة

سادساً: منهجية الدراسة Methodology

١. نوع البيانات المطلوبة ومصادرها:

أ. **النوع الأول: البيانات الثانوية:** تم استخدام هذا النوع من البيانات في تأصيل الإطار الفكري للمتغيرات التي ترتبط بموضوع الدراسة، وقد استمدت الباحثة هذه البيانات من خلال الاطلاع على مجموعة من المراجع التي تضمنت الكتب والدوريات العربية والأجنبية.

ب. **النوع الثاني: البيانات الأولية:** تمثلت هذه البيانات في التعرف على آراء مفردات عينة الدراسة عن الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد استمدت الباحثة هذه البيانات من خلال تصميم قائمة استقصاء تم إعدادها خصيصاً لهذا الغرض وذلك في ضوء نتائج البحوث والدراسات العلمية السابقة.

٢. مجتمع وعينة الدراسة: Study Sample and Population

يبلغ حجم مجتمع هذه الدراسة ١٠٥٦٣ شركة أجنبية توجد في مصر (هيئة الاستثمار، ٢٠١٦)، أما عينة الدراسة تتمثل في عدد ٣٧١ شركة من المجتمع عند مستوي ثقة ٩٥% وفي حدود خطأ معياري ٥% ومفردة الدراسة مدير الاستثمار بالشركة.

٣. قياس متغيرات الدراسة:

الاستقرار يتحدد بخمسة أبعاد وهم:

- هل تؤثر درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية علي الاستثمار الأجنبي المباشر؟

- هل يؤثر التعاون بين السلطة التنفيذية وبين السلطة التشريعية على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل تؤثر قدرة النظام السياسي علي التعامل مع التغيرات المفاجأة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل يؤثر حدوث العنف والحروب الأهلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- هل تؤثر الاضطرابات والنزاعات الإقليمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ويتم قياس كل بُعد طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي والذي يتراوح بين موافق تماما(٥)، وغير موافق على الاطلاق (١).

٤. اختبارات الصدق والثبات:

بعد التصميم المبدئي للاستقصاء، قامت الباحثة بإجراء اختباري الصدق والثبات، وذلك على النحو التالي:

أ-اختبار الصدق: Validity

يستخدم هذا الاختبار لبيان مدى صدق عبارات قائمة الاستقصاء في قياس ما صممت من أجله، والتأكيد على أن عبارات القائمة تعطي للمستقصي منه نفس المعنى والمفهوم الذي يقصده الباحث، وتم إجراء اختبار الصدق صدق المحتوى بعرض قائمة الاستقصاء في صورتها الأولية على الأساتذة المشرفين على الدراسة وبعد إجراء التعديلات اللازمة تم عرضها على بعض المحكمين من السادة أساتذة التمويل والبنوك وإدارة الأعمال، وذلك للتأكد من صلاحيتها من الناحية العلمية، وقد أبدى هؤلاء المحكمون مجموعة من الملاحظات على العبارات، وقامت الباحثة بتعديل القائمة وفقاً لهذه الملاحظات، فضلا عن توزيع قوائم الاستقصاء على عينة من مجتمع الدراسة للتعرف على مدى دقة العبارات المستخدمة ودرجة وضوحها، وبناءا على ذلك تم تعديل صياغة بعض العبارات.

هـ. أساليب تحليل البيانات:Data Analysis Technique

(١) التحليل الإحصائي الوصفي:Descriptive Analysis

ويشمل حساب متوسطات درجات التأثير والانحراف المعياري لكل نوع من أنواع العوامل التي تشملها الدراسة إلي قرارات المستثمرين الذين ينتمون إلى فئات مختلفة (مؤسسات عربية، مؤسسات أجنبية)، خصائص ديموجرافيا (فئات السن، فئات التعليم، مستوى الخبرة في الأسوق للبلدان المضيفة التي توجد بها عوامل سياسية مختلفة، فئات الجنس).

(٢) تحليل التباين: لقياس الفرض الأول والفرض الثاني (يستخدم لتقدير تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع طبقاً لقيم كل من المتغيرات المستقلة وطبقاً لدرجة اختلاف المتوسط الحسابي لهذه الفئات عن المتغير التابع)

(٣) تحليل الانحدار المتعدد: يستخدم لحساب معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة على التأثير في المتغير التابع وذلك باستخدام الباحثة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية " SPSS " وذلك من أجل تحديد مدى مناسبة الأسلوب الإحصائي المستخدم لطبيعة البيانات ثم تحليلها.

القسم الأول: التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة، ويشمل ما يلي:

أولاً: وصف عينة الدراسة.

ثانياً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء مفردات عينة الدراسة حول الاستقرار السياسي.

القسم الثاني: اختبار فروض الدراسة، ويشمل ما يلي:

أولاً: العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: أثر الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً: الفروق بين أراء مفردات عينة الدراسة حول الاستقرار السياسي وفقاً للمتغيرات الحاكمة.

القسم الأول: التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة، ويشمل ما يلى:

أولاً: خصائص عينة الدراسة:

تشمل مفردات الاستجابة داخل عينة الدراسة ٣٤٠ مفردة بالنسبة لحجم الإيرادات السنوية للشركة كانت الفئة الأكثر شيوعا أكثر من ١٠ مليون الى اقل من ٥٠ مليون دولار حيث بلغت نسبتها ٤٢,٢ %، اما بالنسبة لعدد الموظفين الذين يعملون بدوام كامل الأكثر شيوعاً من ١٠٠ موظف فأقل حيث بلغت نسبته ٧٦,٤%، كما كانت الصين هي البلد الاكثر شيوعا بالنسبة للدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة بلغت نسبته ٢٥%، ويمكن للباحثة عرض هذه الخصائص لعينة الدراسة في الجدول (٤).

جدول (٤)

خصائص لعينة الدراسة

الخصائص		عدد المفردات	النسبة
حجم الإيرادات السنوية للشركة بمصر	أكثر من مليون وأقل من ٥ مليون دولار	٢٨	٨,٢
	أكثر من ٥ مليون وأقل من ١٠ مليون	٢٥	٧,٤
	أكثر من ١٠ مليون وأقل من ٥٠ مليون	١٤٧	٤٣,٢
	أكثر من ٥٠ مليون وأقل من ١٠٠ مليون	١٤٠	٤١,٢
عدد الموظفين الذين يعملون بدوام كامل	١٠٠ موظف فأقل	٢٦٠	٧٦,٤
	من ١٠١–٥٠٠ موظف	٤٩	١٤,٥
	من ٥٠١– ١٠٠٠ موظف	٣١	٩,١
الدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة	الولايات المتحدة	٦٥	١٩,١
	فرنسا	٤٦	١٣,٥
	الصين	٨٥	٢٥
	اليابان	٧٢	٢١,٢
	كندا	١٦	٤,٧
	شمال أفريقيا	١٠	٣
	روسيا	٢٥	٧,٤
	استراليا	٢١	٦,١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

ثانياً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء مفردات عينة الدراسة حول أبعاد الاستقرار السياسي:

تم تحديد درجة الموافقة لأبعاد فقرات قائمة الاستقصاء بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{القيمة العليا للبديل} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{٥ - ١}{٣} = ١,٣٠$$

وبذلك تكون درجة الموافقة على المحاطر منخفضة من ١: ٢,٣٣، وتكون درجة الموافقة على المخاطر متوسطة من ٢,٣٤: ٣,٦٧، ودرجة الموافقة على المخاطر مرتفعة من ٣,٦٨: ٥.

ويتضمن هذا التحليل الوصفي عرض لنتائج اراء مفردات عينة الدراسة حول الاستقرار السياسي، ويوضح الجدول التالي رقم (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية الاستقرار السياسي.

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء مفردات عينة الدراسة حول الاستقرار السياسي

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	درجة الموافقة
١.تؤثر درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	٣,٦٦	٠,٨٩	٢	مرتفعة
٢. تؤثر الاضطرابات والنزاعات الإقليمية علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	٣,٤٧	٠,٨٠	٣	متوسطة
٣.تؤثر التعاون بين السلطة التنفيذية وبين السلطة التشريعية على الاستثمار الأجنبي المباشر.	٣,٣٩	٠,٩٢	٤	متوسطة
٣.تؤثر قدرة النظام السياسي على التعامل مع التغيرات المفاجئة على الاستثمار الأجنبي المباشر.	٣,٣٨	٠,٦٩	٥	منخفضة
٤.يؤثر حدوث العنف والحروب الأهلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	٣,٩٦	٠,٧٢	١	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

- أن درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحاكمة على جذب الاستثمار كان لها درجة منخفضة، بمتوسط حسابي ٣,٦٦، وجاءت في المرتبة الخامسة.
- أن تؤثر الاضطرابات والنزاعات الإقليمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر له درجة توافر متوسطة، بمتوسط حسابي ٣,٤٧، وجاء في الرتبة الثانية.
- أن تأثير التعاون بين السلطة التنفيذية وبين السلطة التشريعية على الاستثمار الأجنبي المباشر له درجة توافر متوسطة، بمتوسط حسابي ٣,٣٩، وجاء في الرتبة الثالثة.
- أن تأثير قدرة النظام السياسي على التعامل مع التغيرات المفاجئة على الاستثمار الأجنبي المباشر له درجة توافر منخفضة، بمتوسط حسابي ٣,٣٨، وجاءت في الرتبة الرابعة.
- إن تأثير حدوث العنف والحروب الأهلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر له درجة توافر مرتفعة، بمتوسط حسابي ٣,٩٦، وجاء في الرتبة الأولي.

القسم الثاني: اختبار فروض الدراسة:

أولا: العلاقة بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لدراسة العلاقة بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت الباحثة بصياغة الفرض الأول من فروض الدراسة والذي ينص على أنه "**لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.**". **ويتفرع من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:**

• الفرض الرئيسي الأول: " لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر"

وأظهر التحليل الإحصائي الذي تم اجرائه باستخدام معامل ارتباط سبيرمان النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول (٦):

جدول رقم (٦)

مصفوفة معامل ارتباط سبيرمان للعلاقة بين الاستقرار السياسي

وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المتغيرات	الاستقرار السياسي	الاستثمار الاجنبي المباشر
الاستقرار السياسي	١	٠,٧٤٣**
الاستثمار الاجنبي المباشر	٠,٧٤٣**	١

** مستوى معنوية ٠,٠١ المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يتضح أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،

وهذا يعنى ثبوت خطأ الفرض الرئيسي الأول، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Al-Khouri& Abdul Khalik, 2013; Coleman, 2012; Bastiaens, 2007).

الفرض الفرعي الأول: "لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأظهر التحليل الإحصائي الذي تم اجرائه باستخدام معامل ارتباط سبيرمان النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول (٧):

جدول رقم (٧)

مصفوفة معامل ارتباط سبيرمان للعلاقة بين التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وجذب الاستمار الأجنبي المباشر.

المتغيرات	التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الاجنبي المباشر
التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر	١	٠,٤٢٣**
الاستثمار الاجنبي المباشر	٠,٤٢٣**	١

** مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يتضح أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعنى ثبوت خطأ الفرض الفرعي الثاني.

الفرض الفرعي الثاني: " لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين تأثير قدرة النظام السياسي علي التعامل مع التغيرات المفاجأة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر"

وأظهر التحليل الإحصائي الذي تم اجرائه باستخدام معامل ارتباط سبيرمان النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول (٨):

جدول رقم (٨)

مصفوفة معامل ارتباط سبيرمان للعلاقة بين البيروقراطية تأثير قدرة النظام السياسي علي التعامل مع التغيرات المفاجأة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر"

المتغيرات	قدرة النظام السياسي علي التعامل مع التغيرات المفاجأة	الاستثمار الاجنبي المباشر
قدرة النظام السياسي علي التعامل مع التغيرات المفاجأة	١	٠,٢٣١**
الاستثمار الاجنبي المباشر	٠,٢٣١**	١

** مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يتضح أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين تأثير قدرة النظام السياسي علي التعامل مع التغيرات المفاجأة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعنى ثبوت خطأ الفرض الفرعي الثاني.

الفرض الفرعي الثالث: " لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر"

وأظهر التحليل الإحصائي الذي تم اجرائه باستخدام معامل ارتباط سبيرمان النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول (٩):

جدول رقم (٩)

مصفوفة معامل ارتباط سبيرمان للعلاقة بين درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المتغيرات	درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية	الاستثمار الاجنبي المباشر
درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية	١	٠,٣٦٣**
الاستثمار الاجنبي المباشر	٠,٣٦٣**	١

** مستوى معنوية ٠,٠١ المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يتضح أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعنى ثبوت خطأ الفرض الفرعي الثالث.

الفرض الفرعي الرابع: " لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين حدوث العنف والحروب الأهلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر"

وأظهر التحليل الإحصائي الذي تم اجرائه باستخدام معامل ارتباط سبيرمان النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول (١٠):

جدول رقم (١٠)

مصفوفة معامل ارتباط سبيرمان للعلاقة بين حدوث العنف والحروب الأهلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المتغيرات	حدوث العنف والحروب الأهلية	الاستثمار الاجنبي المباشر
حدوث العنف والحروب الأهلية	١	٠٠,٥٨٤
الاستثمار الاجنبي المباشر	٠٠,٥٨٤	١

** مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يتضح أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين حدوث العنف والحروب الأهلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعنى ثبوت خطأ الفرض الفرعي الرابع.

الفرض الفرعي الخامس: " لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين الاضطرابات والنزاعات الإقليمية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر"

وأظهر التحليل الإحصائي الذي تم اجرائه باستخدام معامل ارتباط سبيرمان النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول (١١):

جدول رقم (١١)

مصفوفة معامل ارتباط سبيرمان للعلاقة بين الاضطرابات والنزاعات الإقليمية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المتغيرات	الاضطرابات والنزاعات الإقليمية	الاستثمار الاجنبي المباشر
الاضطرابات والنزاعات الإقليمية	١	٠٠,٦٢١
الاستثمار الاجنبي المباشر	٠٠,٦٢١	١

** مستوى معنوية ٠,٠١

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يتضح أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين البيئة الدينية الاضطرابات والنزاعات الإقليمية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعنى ثبوت خطأ الفرض الفرعي الخامس.

ثانياً: أثر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

لدراسة أثر الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، قامت الباحثة بصياغة الفرض الثاني من فروض الدراسة والذي ينص على أنه "لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "

وأظهر التحليل الإحصائي الذي تم اجرائه باستخدام تحليل الانحدار المتعدد النتائج الخاصة بهذا التأثير كما هو موضح بالجدول رقم (١٢):

جدول (١٢)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد التي توضح أثر أبعاد الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	B	B	T	Sig.	معامل التحديد R^2	F (Sig.)
الاستثمار الأجنبي المباشر	تؤثر درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية.	٠,١٦٩	٠,١١٢	٢,٧١١	٠,٠٠٧**	٠,٧٦٣	٣٥٤,٧٦ (٠,٠٠٠**)
	تؤثر الاضطرابات والنزاعات الإقليمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	٠,٠١٨	٠,٠٢٥	,٦٨٦	٠,٠٢١*		
	يؤثر التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على الاستثمار الأجنبي المباشر.	٠,٠١٤	٠,٠١٦	٠,٢٤٢	٠,٠٣٤*		
	تؤثر قدرة النظام السياسي على التعامل مع التغيرات المفاجأة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	٠,٢٩٠	٠,٣٧٤	٦,٣١٠	٠,٠٠٠**		
	يؤثر حدوث العنف والحروب الأهلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	٠,٢٠٥	٠,١٨٥	٧,٣٢٨	٠,٠٠٠**		

** معنوي عند مستوى٠,٠١. * معنوي عند مستوى٠,٠٥.

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج التحليل الاحصائي.

ويوضح الجدول (١٢) ما يلي:

ثبت معنوية النموذج ككل، حيث بلغت قيمة F٣٥٤,٧٦ بمستوى معنوية ٠,٠٠٠.

١. تفسر أبعاد الاستقرار السياسي مجتمعة حوالي٧٦% من التغير جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن معامل التحديد R^2 يساوي ٠,٧٦٣.

٢. توجد علاقة تأثير لكل من أبعاد الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن قيمة β تتراوح ما بين (٠,٠١٦) كأدنى قيمة و (٠,٩٦٤) كأعلى قيمة.

يعد بُعد قدرة النظام السياسي علي التعامل مع التغيرات المفاجأة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أبعاد الاستقرار السياسي تأثيراً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت قيمة β٠,٣٧٤.

ثالثاً: الاتفاق بين آراء مفردات عينة الدراسة حول ترتيب الأهمية النسبية للاستقرار السياسي: ينص هذا الفرض على أنه: "لا يوجد اتفاق معنوي في الرأي بين مفردات عينة الدراسة حول ترتيب الأهمية النسبية للاستقرار السياسي وفقاً للدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة".

تم استخدام معامل الاتفاق لكندال لمعرفة مدي اتفاق مفردات عينة الدراسة حول ترتيب الأهمية النسبية للاستقرار السياسي وفقاً للدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة.

وقد أثبت التحليل الإحصائي عدم صحة الفرض الثالث، حيث تبين أنه يوجد اتفاق معنوي في الرأي بين مفردات عينة الدراسة وفقاً للدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة. حول ترتيب الأهمية النسبية للاستقرار السياسي،

حيث تبين أن قيمة معامل الاتفاق لكندال (ق)= ٠,٧٢. وان قيمة (كا٢) لاختبار مدى معنوية هذا المعامل تساوى ١٨,٠٥ أكبر من قيمة (كا٢) الجدولية والتي بلغت ١٤,٠٦عند مستوى معنوية ٠,٠٥ و٧ درجات حرية.

وفي ضوء ذلك فقد تم التوصل إلى الترتيب العام للأهمية النسبة للاستقرار السياسي من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة وفقاً للدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (١٣)

جدول رقم (١٣) يوضح الترتيب العام للأهمية النسبية للاستقرار السياسي

من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة وفقاً للدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة

البيان	الولايات المتحدة		فرنسا		الصين		اليابان		كندا		شمال افريقيا		روسيا		استراليا		المجموع	الترتيب العام
	الترتيب		الترتيب		الترتيب		الترتيب		الترتيب		الترتيب		الترتيب		الترتيب			
تؤثر درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية.	٤		٤		٣		٣		٣		٤		٤		٤		٢٩	٤
تؤثر الاضطرابات والنزاعات الإقليمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	٥		٤		٣		٦		٦		٣		٥		٥		٣٧	٥
يؤثر التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على الاستثمار الأجنبي المباشر.	٢		٢		٢		١		٢		٣		٢		١		١٥	٢
تؤثر قدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات المفاجأة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	٢		٣		٢		٤		٢		٢		١		٢		١٨	٣
يؤثر حدوث العنف والحروب الأهلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	١		١		١		١		١		١		١		١		٨	١

المصدر: أعدته الباحثة من واقع نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

ويوضح الجدول السابق الترتيب العام للأهمية النسبية للاستقرار السياسي من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

- احتلت أحداث العنف والحروب الأهلية على جذب الاستثمار المباشر الرتبة الأولي.
- بينما احتل تأثير التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الرتبة الثانية.
- في حين احتلت قدرة النظام السياسي علي التعامل مع المتغيرات المفاجأة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الرتبة الثالثة.
- واحتلت درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية الرتبة الرابعة.
- واحتلت الاضطرابات والنزاعات الإقليمية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الرتبة الخامسة.

ملخص نتائج الفروض الدراسة، وكذلك اهم النتائج العامة التي تمكنت الدراسة من الوصول إليها، بالإضافة الى التطرق لأهم التوصيات.

أولا: نتائج اختبار فروض الدراسة:

بينت اختبارات الفروض مجموعة من النتائج تم توضيحها بالجدول رقم(١٤):

جدول رقم (١٤)

ملخص لاختبار فروض الدراسة

الفروض	النتائج
الفرض الرئيسي الأول: لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. الفروض الفرعية من هذا: أ. لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ب. لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين الاضطرابات والنزاعات الإقليمية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ت. لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والاستثمار الأجنبي المباشر. ث. لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين قدرة النظام السياسي علي التعامل مع المتغيرات المفاجأة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ج. لا توجد علاقة ارتباط معنوي بين العنف والحروب الأهلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	رفض الفرض وثبت وجود علاقة ارتباط معنوي
الفرض الرئيسي الثاني: لا يوجد تأثير معنوي لأبعاد الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. والفروض الفرعية من هذا: أ. لا تؤثر درجة الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ب. لا تؤثر الاضطرابات والنزاعات الإقليمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ت. لا يؤثر التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على الاستثمار الأجنبي المباشر. ث. لا تؤثر قدرة النظام السياسي علي التعامل مع المتغيرات المفاجأة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ج. لا يؤثر حدوث العنف والحروب الأهلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	رفض الفرض وثبت وجود تأثير معنوي
الفرض الرئيسي الثالث: لا يوجد اتفاق معنوي في الرأي بين مفردات عينة الدراسة حول ترتيب الأهمية النسبية للاستقرار السياسي وفقاً للدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة.	رفض الفرض وثبت وجود اتفاق معنوي في الرأي بين مفردات عينة الدراسة

المصدر: أعدته الباحثة في ضوء اختبارات فروض الدراسة.

ثانيا : نتائج الدراسة :

تتناول الباحثة اهم النتائج التي تم التوصل اليها وذلك على النحو التالي:

١) **العلاقة بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:**

- ☒ هناك علاقة ارتباط معنوية بين الترابط بين فئات المجتمع وبين مؤسسات السلطة الحكومية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ☒ هناك علاقة ارتباط معنوية بين التعاون بين السلطة التنفيذية وبين السلطة التشريعية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ☒ هناك علاقة ارتباط معنوية بين قدرة النظام السياسي علي التعامل مع التغيرات المفاجأة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ☒ هناك علاقة ارتباط معنوية بين حدوث العنف والحروب والأهلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

☒ هناك علاقة ارتباط معنوية بين الظروف الاضطرابات والنزاعات الإقليمية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢) أثر الاستقرار السياسي علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

☒ توجد علاقة تأثير لكل من أبعاد الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

☒ يعد بُعد قدرة النظام السياسي علي التعامل مع التغيرات المفاجأة أكثر أبعاد الاستقرار السياسي تأثيراً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣) الاتفاق بين آراء مفردات عينة الدراسة حول ترتيب الأهمية النسبية الاستقرار السياسي وفقاً للدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة:

تبين أنه يوجد اتفاق معنوي في الرأي بين مفردات عينة الدراسة وفقاً للدولة التي يقع بها المركز الرئيسي للشركة. حول ترتيب الأهمية النسبية للاستقرار السياسي.

ثالثاً: توصيات الدراسة:

في نهاية الدراسة، وفى ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة تقدم الباحثة مجموعة من التوصيات التي قد تؤتى بثمارها في تحسين استراتيجية الاحتفاظ بالعملاء:

جدول التوصيات(١٥)

التوصية	الجهة المسئولة عن التنفيذ	التنفيذ
توليد الشعور لدي المستثمرين بوجود الاستقرار السياسي.	وزارة الأعلام	• بيان وتفعيل دور الأحزاب السياسية، والنقابات والجمعيات الأهلية. • وزارات الأعلام عن طريق ابراز حجم المشروعات الوطنية والأجنبية وما قدم لها من تسهيلات، والايرادات التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من جراء الاستثمار في مصر.
تقارير دورية على الاستقرار السياسي للاستثمار وحوافز الاستثمار.	وزارة الاستثمار	• إصدار كتيب سنوي معتمد من الحكومة المصرية يقوم بإعداد تقارير بشفافية ومحايدة وينشر منها نسخة إلكترونية
وجود معايير واضحة وصريحة تعطى تقييم مباشر للاستقرار السياسي ومحدداتها.	هيئة الرقابة المالية	• ضرورة مشاركة مجموعة من الخبراء والأكاديميين مع هيئة الرقابة المالية في وضع معايير لتقييم المخاطر السياسية تتلاءم وتتناسب مع طبيعة الاحداث السياسية التي تواجهها الدولة المصرية.
الرؤية الاقتصادية والسياسية للدولة المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر(مصر)على المدي الطويل.	وزارة التخطيط	• عقد مؤتمرات دورية توضح توجه الدولة الاقتصادي ومدي العمل على تحقيق استقرار سياسي وأمني والتأكيد على تلاشي احتمالات تعرض هذه الشركات للمخاطر السياسية مثل التأميم، الاستيلاء، نزع الملكية .... وغيرها.

أولاً: المراجع العربية:

- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، ٢٠١٥.
- الدسوقي، نهي محمد إبراهيم، (٢٠٠٦). تأثير الفساد السياسي علي استقرار النظام المصري (١٩٩٠-٢٠١١)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.
- إسماعيل، إسراء أحمد، (٢٠٠٩). تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر(١٩٩١-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.
- الشرياني، محمد على عمير، (٢٠٠٢). العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الأمارات العربية المتحدة (١٩٩٠-١٩٩٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.
- الجرف، فاتن أحمد برهم، (٢٠١٧). أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي ليبيا نموذجا (٢٠١٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية-جامعة الأزهر غزه.
- الخطيب، عبد الكريم على محمد، (١٩٨٨). ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٠-١٩٨٣، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.
- الخريشا، ناصر، (٢٠١٧). التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن قسم العلوم السياسية، كلية الأداب والعلوم-جامعة الشرق الأوسط.
- بغدي، كريمة، (٢٠١٢). الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- بدر الدين، إكرام عبد القادر، (١٩٨١). ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر (١٩٥٢-١٩٧٠)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.
- دليل هيئة الاستثمار للشركات الأجنبية في مصر، ٢٠١٦.
- عبد الفتاح، إسماعيل، (٢٠١١). الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، م.س.ذ.
- عفيفي، كريمان طه معوض، (٢٠١٤). التعددية العرقية والاستقرار السياسي في الهند منذ الاستقلال، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.
- على، سلوى محمد إسماعيل، (١٩٩٩). العامل الديني وظاهرة الاستقرار السياسي في المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.
- غانم، السيد عبد المطلب، (١٩٨٥). الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية، دار القاهرة للنشر والتوزيع.
- فهمي، أشرف، (٢٠١٠). الاستقرار السياسي من منظور الوسطية، حزب الوسط المصري من الموقع الإلكتروني: http://www.alwasatnews.com/2982/news/read/496687/1.html.
- شلبي، سعد شاكر، (٢٠١٦). التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في الدول العربية، عمان دار ظهران للنشر والتوزيع.
- مرابط، محمد، (٢٠١٧). تحليل محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة: دراسة قياسية خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠١٥)، الاقتصاد الجزائري-جامعة الجزائر.

المراجع الأجنبية:

Al Abbadi, A. F. (2009). Diagnosis of the current situation of foreign investment in some Arab economies.***International Management Review***, 5(2), 55.

Al-Khouri, R., &Khalik, M. U. A. (2013). Does Political Risk Affect The Flow Of Foreign Direct Investment Into the Middle East North African Region?. ***Journal of Global Business and Technology***, 9 (2), 47.

Abdoli, M., &Hammami, (2017).Investmenting the causality links between environmental quality, foreign direct investment and economic growth in MENA countries. ***International Business Review***, 26(2), 267-278.

Abd Mohammed, Nooria. (2012). The effects of foreign Investment in The Arabic Local Investment Future- An Analytical Measurement Study For Some of The Arabic Gulf states for the period from 1992 – 2010.

Buckley Adrian (1996); Multinational Finance, third edition, Great Britain, p. 35.

Bastiaens, I. (2016). The Politics of Foreign Direct Investment in Authoritarian Regimes. ***International Interactions***. 42(1), 140-171.

Cui, L., & He, X.(2017). Expanding near the home base or venture far? The influence of home country state on the economic distance of foreign direct investments. ***Journal Of Business Research***, 75, 95-107.

Coleman, D. Y., (2012). Political Overview:www.countrywatch.com, 16(1), 1. Craig, Malcolm, (2009). Successful Investment: London: George Alln.

Dunning, J. H. (1979).Explaining changing patterns of international production: in defence of the eclectic theory. Oxford bulletin of economics and statistics,41(4), 269-295.

Falk, M. (2016).Agravity model of foreign direct investment in the hospitality industry.***Tourism Management***, 55, 225-237.

Gnangnon, S. K. (2017). Effect OF Multilateral Trade Liberalization On Foreign Direct Investment Outflows Amid Structural Economic Vulnerabilily in Developing Countries. ***Research in International Business and finance.***

Jones, Jonathan and wren, colin, Foreign Direct Investment and the Regional Economy, (England:Ashgate Publishing Limited, 2006).

Kenneth, F. A. (1993). Foreign Direct Investmented by FrootA. Kenneth, the university of Chicago press, P.1.

KamgaWafo, G. L. (1998). Political risk and foreign direct investment.

Kim, S. (2007). Bilateral investment treaties, political risk and foreign direct investment.

Kshetri, N., &Alcantara, I. (2016). Drivers Of Cross-national Variation in advertising spending: Alongitudinal analysis of the effects of freedom and Foreign direct investment. ***Australasiah marketing Journal*** (AMT). 24 (1), 38-45.

Moran, T. H., 2001.Foreign Direct Investment.John Wiley & Sons Ltd.

Osabutey, E. L., &Okoro, C. (2015). Political risk and foreign direct investment in Africa: The case of the Nigerian telecommunications industry. ***Thunderbird International Business Review***, 57(6), 417-429.

Rady, T. (2012). Foreign direct investment and growth: Theory, evidence and lessons for Egypt. ***Journal of International Business Research***, 11(1), 1.

Salim, A., Razavi, M.R., &Afshari-Mofrad, M.(2015). Foreign direct investment and technology spillover in Iran: ***The role of technological capabilities***. Technological Forecasting and social change.

Sottilotta, C. E. (2015). Political Risk Assessment and the Arab Spring: What Can We Learn?. Thunderbird International Business Review, 57(5), 379-390.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) Secretariat (1995);Recent Developments in international Investment and Transnational Corporations, Trends in Foreign Direct Investment, Geneva 21 February 1995, p. 5 cited in Winham, Gilbert R.; International Trade Policy in a Globalizing economy, ***International Journal***, Vol. LI, Nr 4 Autumn 1996, p. 641.